المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين...

أما بعد:

فهذا بحث في الدلالة النحوية عند عالم من علماء العربية الذين ترأسوا مدرسة البصرة ألا وهو المبرد (ت٢٨٥هـ)، وبالتحديد في كتابه المقتضب. غايته بيان العلاقة بين التراكيب النحوية التقعيدية مع ملاءمتها المعنى، إذ المعنى هو مدار الفكر -إن صح التعبير- ولما كانت الأشياء ليس لها معانٍ فلا تعني شيئًا؛ حيث كل شيء في الطبيعة وضع من أجل أن يكون له معنى معين، لذلك نحن ندرس هذه الظاهرة لكونها مرتبطة بواقع الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى بما يحيط به بشكل عام.

والبحث في الدلالة النحوية يعني دراسة المعنى النحوي إذ المعنى: «عبارة عن الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المعين والاستجابة أو رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع»[1]، ومن الملاحظ أن دراسة المعنى من الدراسات الشائكة في الدرس اللغوي؛ لأن كل بنية في الكلام إذا اختلفت اختلف المعنى، وكما يقول المبرد إذ يرى أن «كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[2]، ولما كان التركيب غاية من أهم الغايات التي يسعى إليها البحث في اللغة فإن التركيب النحوي هو اللبنة الأساسية لدراسة الدلالة النحوية أو المعنى

(١) نقلًا عن منهج البحث اللغوي ١٧٣.

(٢) المقتضب (٤/ ٣١١).

النحوي، إذ يمكن القول: إن المعنى النحوي يتجلى بدراسة العلاقة بين القاعدة النحوية ودلالة المفردة داخل التركيب وتضافرها مع السياق، ومن خلال هذه الفكرة التي سعى الباحث لإثباتها في بحث علمي يعتمد على الأدلة والبراهين.

تجلت خطة البحث في ثلاثة فصول يسبقها تمهيد ويتلوها الخاتمة، وقد خصصت التمهيد للتعريف بـ(الدلالة والمعنى) وبينت إنما يراد الكلام لمعناه، ومن أجله وضعت القاعدة النحوية، وعرفت بهما لغة واصطلاحًا بشكل موجز غير مخل بالتعبير، ثم تحدثت عن العلاقة بينهما مبينًا نقاط الاختلاف والتشابه، ومن ثم عرفت بمفهوم الدلالة النحوية عند المبرد أو كما يسميها قسم من الباحثين بـ(المعنى النحوي) وأوضحت أنه المعنى المستمد من التراكيب النحوية بعد أن تؤدي معنى معين، وليس تركيبًا قاعديًّا فقط. وبعد ذلك وقفت عند أقسام الدلالة النحوية عند المبرد التي ارتأيت أن أقسمها على أربعة أقسام: الدلالة المعجمية، والدلالة الوظيفية، والدلالة السياقية، والدلالة الاستعمالية.

وخصصت الفصل الأول لدراسة التراكيب النحوية الإسنادية؛ أنواعها ودلالتها، وفيه أربعة مباحث: الأول تخصص لدراسة دلالة التراكيب النحوية؛ الاسمية والفعلية. وشملت الدراسة الإسناد في التراكيب النحوية من حيث الإفراد والتركيب فضلًا عن دراسة العلاقات الإسنادية من حيث توظيفه لدراسة المعنى النحوي؛ إذ الإسناد يشكل الحيز الأكبر في التراكيب النحوية هذا من جانب، ومن جانب آخر درست التراكيب النحوية بحسب مطابقتها للواقع فضلًا عن العلاقة الفارقة بين كل دلالة من الدلالات.

وأما المبحث الثاني فخصصته لدلالة شبه الجملة وأعني به (الجار والمجرور، والظرف)، ودرست المعنى النحوي فيها من حيث التوسع والتعلق، وبينت فيه أن

في الإمكان خروج دلالة شبه الجملة إلى معنى آخر من خلال التوسع والتعلق.

وجعلت المبحث الثالث لدراسة التقديم والتأخير، وأوضحت المعنى النحوي في التراكيب النحوية من خلال تقديمها وتأخيرها.

ودرست في المبحث الرابع الحذف والذكر مشيرًا إلى حذف تراكيب وحذف المفردة والحرف ودلالتها في المعنى النحوي.

وأما الفصل الثاني فخصصته لدلالة المعنى النحوي عند المبرد، وضم تحته ثلاثة مباحث؛ تناولت في الأول: الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى من حيث ما يحتمله اللفظ من أوجه إعرابية واحدة في العلامة الإعرابية إلا أنها ذات دلالات مختلفة تبعًا للمعنى النحوي، ووجدنا أن اللفظ محتمل مثلًا علامة الضمة وفي تركيب واحد إلا أنها تأتي لأربعة أوجه كل منهما يختلف عن الآخر.

وأما المبحث الثاني فجعلته للسياق وأثره في الدلالة النحوية، أوضحت فيه دلالة السياق اللغوي وغير اللغوي، ودلالة القرائن على السياق فضلًا عن أثرها في تحديد المعنى النحوي.

وأما المبحث الثالث فخصصته للقرائن وأثرها في المعنى النحوي، إذ تناولت فيه القرائن المعنوية المتمثلة بالإسناد، والتخصيص وتقيد الأول بالظرف والحال وبالتمييز، ودراسة قرينة الإخراج والتبعية، وعالجت القرائن اللفظية وأثرها في المعنى النحوي، فشملت المعالجة العلامة الإعرابية، والمطابقة، والرتبة، والربط، والتضام.

وأما الفصل الثالث فخصصته لدراسة دلالة التراكيب الإنشائية من حيث توسعها في المعنى وخروجها إلى معنى آخر يفيد منه في المعنى النحوي، فوقفت على

الأمر والنهي والاستفهام، والنداء، والقسم، والتمني، والترجي، والتعجب، والمدح، والذم، وبعد ذلك ختمت الأطروحة بخاتمة بينت فيها أظهر ما توصل إليه البحث في دراسة الدلالة النحوية أو المعنى النحوي، ولعل أظهر ما واجه الباحث الصعوبات الجمة ومنها فقدان بعض فصول الأطروحة أبان الحرب فضلًا عن احتراق أغلب المكتبات العامة مما اضطر الباحث إلى جمع أشتات الرماد لينفخ فيه كي يصبح جمرًا، والأخير هو ثمرة عطاء لطالب علم لم يدخر شيئًا من أجل منبر العلم، والله من وراء القصد.

وأما الشكر فالشكر لله أولًا وآخرًا، ومن لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق، إذ الفضل في إتمام هذه الأطروحة يعود لجهود قد تضافرت من أجل العلم وأخص أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمد البكاء الذي يعجز الباحث عن شكره لما أبداه بشكل دءوب من متابعة البحث على الرغم من كثرة مشاغله، وأخص أستاذي الدكتور عبد الله الجبوري الذي كانت له اليد الطولى في اختيار عنوان الأطروحة فضلًا عن متابعة عملي عن قرب، والدكتور محمود الدرويش الأخ الأمين لأخيه، ولا أنسى السراج الذي أضاء لي دربي الأستاذ الدكتور حسن يحيى الخفاجي الذي أوى البحث منذ كان وليدًا إلى أن استوى وقام على سوقه بالشكل النهائي، وأخص أخوتي الذين لم تلدهم أمي: عبد الكريم السعداوي، جاسم محمد عبد، علاوي السادر، لطيف الزاملي، عدنان مارد، عبد الحسين العمري، وكل من له يد العون في مشورة أو معونة... وأخيرًا أقول: إن هذا العمل خالص لوجه الله تعالى، ولا أدعي فيه الكمال إنما الكمال لله وحده.

اللهم تقبل هذا منا واجعله لنا ضياء فإنا لا نبغي إلا وجهك يوم القيامة. والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

المعنى النحوي

أولا: الدلالة والمعنى

لا شك في أن للمعنى أثرًا كبيرًا في اختلاف بنية الجملة وتنوعها، فغاية الجملة إنما تتحقق من فائدتها، وهذه الفائدة لا تحصل إلا بصحة المعنى الذي تؤول إليه، وقد عبر المبرد (ت٢٨٥هـ) عن هذا المفهوم بقوله: «لأن الكلام إنما يراد لمعناه»[١]، ويتحقق ذلك بقوله في موضع آخر: «وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[٢]. وبحسب ذلك رأى أغلب النحويين بدءًا بسيبويه[٣] (ت١٨٠هـ) وانتهاء بالمحدثين[٤]: أن المعنى هو معتمد بناء الجملة، ومن ذلك قول أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ): «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ في ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغًا بالاستعمال النادر والتأويل، أو مردودًا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم»[٥].

فالسيرافي مثل غيره من النحويين يرى أن معاني النحو لها تأثير في التوكيد وبناء الجملة، وذلك بدلالة الحركات الإعرابية، ونظام الجملة، وما يخرج عن هذه

---

(١) المقتضب (٤/ ٤٠٠).

(٢) المقتضب (٤/ ٣١١).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٢٣).

(٤) النحو والدلالة ٥٢-١٠٨.

(٥) الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي (١/ ١٢١).

الأحوال فمخرجه التأويل، وهذا يعني أن المعنى هو المحور الرئيس المنظم لبنية أي تركيب، وهو ما عرف عن العرب وعنايتهم بالمعاني. يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ): «فإن العرب فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها...»[١]، وقد عد إخوان الصفا: «المعاني هي الأرواح، والألفاظ كالأجساد لها، وذلك أن كل لفظ لا معنى له فهي بمنزلة جسد لا روح فيه. وكل معنى في فكر النفس لا لفظ له بمنزلة روح لا جسد له»[٢].

من هنا وجدنا الأهمية في تحديد المفاهيم المتعلقة ببحثنا من حيث التفريق بين مصطلحي الدلالة والمعنى، ومعرفة العلاقة الرابطة بينها.

١- الدلالة في اللغة والاصطلاح:

الدلالة في عرف اللغويين هي: الطريق الموصل إلى الغاية، والهادي إلى أمر معين، ومعناه عندهم لا يتعدى ذلك في باب الحقيقة، أو المجاز. وإلى ذلك أشار ابن منظور (ت٧١١هـ) بقوله: «دل فلان إذا هدى، ودل إذا افتخر، والدله: المنة... والدليل: ما يستدل به، والدليل: الدال، وقد دله على طريق يدله دلالة ودلالة ودلولة، والفتح أعلى»[٣] وورود لفظ الدال بهذا المعنى في القرآن الكريم، ومنه قوله عز وجل: ﴿أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠﴾ [الصف: ١٠].

---

(١) الخصائص (١/ ١٥٠).

(٢) رسائل أخوان الصفا (١/ ٤٠٠).

(٣) لسان العرب مادة (دلل)، ينظر: تهذيب اللغة (١٤/ ٦٦)، والصحاح (٤/ ١٦٩).

وأما في الاصطلاح: فقد عرفها الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله: «الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول»[١].

ويلحظ فيما سبق من الكلام أمران؛ أحدهما حسي وهو ما يدرك بإحدى الحواس مثل العين المجردة، والآخر معنوي وهو ما يدرك بالعقل، ولا شك في أن الأمرين متلازمان، فقد يدرك الأمر بالحس وبالعقل معًا، وهذا ما يشير إلى ارتباط الدال بالمدلول، والعلاقة بينهما.

٢- المعنى في اللغة والاصطلاح:

يختلف المعنى اللغوي للمعنى باختلاف الأصل المشتق منه؛ فمنهم من يرجعه إلى (عنا يعنو)، ومنهم من يرجعه إلى (عني يعني) يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٨٩هـ): «عناني الأمر يعنيني عنايةً، فأنا معني به، واعتنيت بأمره... ومعنى كل شيء منحته وحاله الذي يصير إليه أمره»[٢]، ويقول ابن السكيت (ت٢٤٤هـ): «وتقول: قد عنوت له إذا خضعت له، وقد عنت الأرض بالنبات، تعنو عنوًّا إذا ظهر نبتها»[٣]، وقال في موضع آخر: «ويقال: عرفت ذلك الأمر في معنى كلامه، وفي معناة كلامه، وفي معنيِّ كلامه، وفي فحوى كلامه، وفي عروض كلامه، وفي حوير كلامه»[٤].

(١) التعريفات ٥٥، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ٢٨٤).

(٢) العين (٢/ ٣٥٣).

(٣) إصلاح المنطق ١٨٦.

(٤) إصلاح المنطق ٤١٠، وينظر: الصحاح (٦/ ٢٤٤)، ولسان العرب مادة (عنا).

وأما في الاصطلاح: فالمعنى هو القصد، وإلى هذا أشار الشريف الجرجاني بقوله: «المعنى ما يقصد بشيء»[١]، و«المعاني هي الصور الذهنية من حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهومًا...»[٢]. لذا يمكن القول: إن المعنى هو صورةٌ ذهنية تضعها الألفاظ في الذهن لتصل إلى معناها، وبذلك تسمى تلك الألفاظ: المعاني؛ لأنها أدت معنى معين، والمعنى هو ما ظهر من هذه الصورة الذهنية، ويمكن ألا تؤدي هذه الصورة معنى، فالأولى تتصف بالإفراد والتركيب بالفعل، وأعني بالإفراد الصورة الذهنية، والتركيب بالفعل هو ناتج هذه الصورة؛ أي المفهوم، والحالة الثانية بالإمكان وصلاحيتها[٣].

(١) التعريفات ١١٦.

(٢) م.ن: ١٩٦.

(٣) ينظر: منهج البحث اللغوي ١٠٨.

ثانيًا: العلاقة بين الدلالة والمعنى

هناك علاقة واضحة بين الدلالة والمعنى تتعلق بالعناصر التركيبية لكل مفردة، فلكل مفردة وجهان هما: الدال والمدلول. وأما ما يتعلق بالمعنى العام لكل من الدلالة والمعنى، فالدلالة ما يستدل به على الطريق، والمعنى يكون نتيجة الاستدلال؛ وهذا يعني أن الصورة قد ارتسمت في الذهن وأفضت إلى تصور بوجود علاقة بين الدلالة والمعنى، وهذا التصور يمكن أن يلحظ في الدلالة والمعنى معًا. وهذا ما أفضى إلى آصرة قوية بين الاثنين بحيث يمكن الاستغناء عن ذكر أحدهما بالآخر، غير أن المعنى من المصطلحات المستعملة بكثرة في مصنفات أهل العربية[١]، ولا سيما المبرد الذي لاحظ أن المعنى هو الذي ينشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد، أو الإضافة، وهو ما يصطلح عليه بالمعنى الوظيفي[٢]. وقد ربطه ربطًا وثيقًا بصياغة التراكيب النحوية.

وإليك قوله في مثل هذا الأمر: «اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال؛ وذلك لأنك إذ قلت: يا غلامك أقبل، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف»[٣]، فالمنع أتى بلحاظ المعنى. وهو يقول في موضع آخر: «لو قلت: (ما زيد منطلقًا عمرو، أو (ما زيد عمرو منطلقٌ) كان خطأ، ولم يكن للكلام معنى، لأنك ذكرت (زيدًا) ولم تصل به خبرًا»[٤]، وفي المعنى نفسه يقول: «لا يجوز أن نقول: رجلًا أقبل، ولا رجلًا من أهل البصرة أقبل، لأنها شائعة، فتسارع إلى أن

---

(١) ينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية ١٠-٣٠.

(٢) ينظر: م.ن: ٨.

(٣) المقتضب (٤/ ٢٤٥).

(٤) المقتضب (٤/ ١٩٣، ١٩٤).

يلزمها الدليل على النداء، وإلا فالكلام ملتبس»[١]، ويلحظ أنه جعل الالتباس في الفهم يرجع إلى الالتباس في المعنى، وهذا الأمر يلحظ في أغلب أبواب كتاب المقتضب، ومنه ما ذكره في مجرى أقواله هذا الأمر، ومنه ما قاله في (لدن): «وكذلك (لدن)، لأن معناها معنى (عند) فكل ما كان غير متمكن في بابه فغير مخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر»[٢]، فالمعنى قد أثر في الكلام ولا سيما في الإخبار[٣]، ومنه قوله: «أهذا الذي ذكرت زيد القرشي أم الثقفي، وكذلك لو قال لك: القرشي على (هو) لكان جائزًا حسنًا، لأنه غير خارج من المعنى»[٤].

ومن الظواهر التي نالت عناية المبرد ظاهرة اختلاف المعاني لاختلاف التأويل، إذ نراه يقلب المسألة الواحدة على أكثر من وجه، ملاحظًا تعدد الأوجه الإعرابية بحسب اختلاف المعاني[٥]. وبحسب ذلك يكون المعنى على حد قول جورج مونان: «هو القيمة الدقيقة التي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق أو حد»[٦]، لأنه منتزع من دلالة التراكيب النحوية، فهو ألفاظ منظمة في تراكيب يحصل منها المعنى الذي ينشده المتكلم. ووفقًا لذلك فإن المعنى يمثل العلاقة المتبادلة بين الألفاظ ومدلولاتها، وهي العلاقة التي تجعل كلًّا منهما يستدعي الآخر[٧]. وهذا يعني أن

(١) المقتضب (٤/ ٢٦١)، ينظر: (٤/ ٧٩).

(٢) المقتضب (٤/ ٣٤٠).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ١٢٨).

(٤) المقتضب (٣/ ٣١٥).

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩)، وينظر: مبحث الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى من الأطروحة ٨٢-١٠٢.

(٦) مفاتيح الألسنية ١٢٠.

(٧) ينظر: دور الكلمة في اللغة ٧٣.

المعاني هي التي تنظم بناء التراكيب النحوية وتتصرف بوجودها ولا يصح العكس[١].

(١) ينظر: المباحث اللغوية في العراق ٧.

ثالثًا: مفهوم الدلالة النحوية عند المبرد:

يتبين هذا المصطلح تبيانًا أكثر في (تضافر المعنى مع بناء القاعدة النحوية)، هو ما جعل المصطلح يستقر تحت مفهوم: (الدلالة النحوية أو المعنى النحوي) وبحسب ما هو معروف عند قسمٍ من الباحثين[١] وهذا خاص بالتراكيب النحوية إذ يمكن أن ننظر إليها بمعزل عن (الدلالة أو المعنى)، وهذا هو الشرط الأول الذي به تكمن الفائدة، فالتراكيب هي مادة هذه الدلالة. ومصطلح الفائدة يلزم (الدلالة أو المعنى) كما يلحظ في قول المبرد: «إذا قلت: زيد يوم الجمعة فلا معنى لهذا؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد، ولا غيره منه، ولا حي ولا ميت، فلما لم تكن فيه فائدة، قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث. وإنما امتنع قولك: هذا زيد يوم الجمعة من الجواز، وإن كانت (ها) للتنبيه و(ذا) للإشارة، ولم يكن مثل قولك: القتال شهر رمضان، ويوم الجمعة؛ لأنك إذا قلت: القتال يوم الجمعة، فقد خبرت بشيء يكون في الجمعة، قد كان يجوز أن يخلو منه»[٢] وبحسب ذلك، فالعلاقة بين المعنى والتركيب إن فسدت لا يصح القول بـ(الدلالة النحوية)، وإن صحت هذه العلاقة جاز لنا تسميتها بـ(الدلالة النحوية) فـ«لا تقول: عندك واسعٌ، ولا ذات مرة خير من مرتين، لفساد ذلك في المعنى»[٣]، وإلى هذا أشار المبرد بقوله: «ظروف الزمان دلائل على الأفعال، والأفعال توضح معانيها»[٤]، فالمتأمل لهذا النص يلحظ أن المبرد يحدد الدلالة بـ(ظروف الزمان) التي هي دلائل الأفعال؛ إذ إنها تشترك مع الفعل بالدلالة

(١) ومنهم الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في النحو والدلالة ٥٥.

(٢) المقتضب (٤/ ١٧٢).

(٣) المقتضب (٤/ ٣٥٣)، وينظر: (٢/ ١٦٩، ١٧٠، ١٧١).

(٤) المقتضب (٣/ ١٧٣)، وينظر: (٣/ ٢٠٤).

على الزمان، والظرف يحتاج إلى جملةٍ مضافة إليها دائمًا توضح معناها، وبهذا يكمن قوله بـ(والأفعال توضح معانيها).

ومن هنا تتضح الدلالة النحوية عند المبرد الذي ينظر إليها على أنها تركيب ومعنى. والتركيب في النص السابق مثله بـ(شبه الجملة -الظرف-). والمعنى هو الذي يتضح من خلال التركيب اللاحق، فالمعنى مرتبطٌ بالعمل وهو ما يدل عليه قوله: «تقول: هذا رجل وعبد الله منطلق، إذا جعلت المنطلق صفة لـ(رجل)، فإن جعلته صفة لـ(عبد الله) قلت: هذا رجل وعبد الله منطلقًا. كأنك قلت: هذا رجل، وهذا عبد الله منطلقًا»[1]. فالدلالة هاهنا تعني مطابقة القاعدة النحوية فضلًا عن ارتباطها بصحة المعنى، ومنه قوله أيضًا: «تقول: زيد في الدار أبوه قائمًا، على أن تجعل (قائمًا) حالًا لأبيه، وإن شئت رفعت، فإن جعلته حالًا لـ(زيد) لم يستقيم؛ لأن زيدًا ليس له في الظرف ضمير، ولا يستقيم زيد قائمًا في الدار أبوه بوجه من الوجوه؛ لأن الحال قبل العامل وليس بفعل»[2]، وبهذا تكون سلامة التركيب في استقامة المعنى.

وخلاصة القول: إن الدلالة النحوية أو المعنى النحوي هو المفهوم المستمد من التراكيب النحوية بعد أن تؤدي معنى سليمًا وليس تركيبًا قاعديًّا فقط؛ لأنها ترتبط بالبنية العميقة للجملة، وبالعلاقة بين الجملة والسياق والتركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية؛ كالفعلية، والمفعولية، والحالية، والنعتية، والظرفية، والتميز، والإضافة، فقولك: (أكل الولد الفيل) جملة صحيحة التركيب فاسدة المعنى -على سبيل الحقيقة- لأن الولد لا يمكن أن يأكل الفيل، هذا من حيث البنية التركيبية

(١) المقتضب (٤/ ٣١٤).

(٢) المقتضب (٤/ ٣٠٢)، وينظر: (٣/ ٢٧٣، ٢٧٤)، (٤/ ١٧٢).

للنص، وكذلك من حيث السياق الاجتماعي، ومن حيث المجاز فتصح[١]، لأن المعنى عند المبرد وليد علاقات مطردة تؤدي وظيفتها في سياق التراكيب النحوية فهو: «نتيجة علاقات متشابكة متداخلة، فهو ليس وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صورة وصوت ولكن حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، مما يجعل التراكيب تكتسب دلالتها في النهاية من خلال الملابسات والأحداث»[٢]، وهذا يعني أن العلاقات في داخل التراكيب وليدة البيئة الاجتماعية وبها يصح المعنى، وبتنافرها يفسد المعنى ويبطل، ولا يتحقق التفاهم الاجتماعي مع الإخلال بوظيفة اللغة التي هي في الأصل وظيفة اجتماعية[٣]، ووفقًا لمفهوم الدلالة النحوية عند المبرد يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

١ - الدلالة المعجمية:

وهي دلالة اللفظة المفردة على معنى معين، وعند ذلك يكون جزءًا من الدلالة النحوية بسبب أن البنية التركيبية للجملة تتضافر أجزائها فيما بينها لتؤدي ذلك المعنى. قال المبرد: «إن اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة، [ومنه] قوله عز وجل: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٨]. وكذلك قوله عز وجل: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] لو كان على أنبت لكان إنباتًا، ولكن المعنى -والله أعلم- أنه إذا أنبتكم نبتم نباتًا»[٤]، فاللفظة المفردة داخل التركيب حدد معناها، أو دلالتها النحوية من ارتباطها مع عناصر التركيب النحوي الأخرى.

---

(١) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها ٥٤، ٥٥. وينظر: نظرية النحو العربي ٦٣-٦٩.

(٢) الاتجاه الوظيفي ودوره في توليد اللغة ١٩.

(٣) ينظر: دراسات في علم النفس اللغوي ٤١-٤٣.

(٤) المقتضب (٣/ ٢٠٤)، وينظر: المقتضب (٤/ ٥١).

وهذا يعني أن اللفظة تكتسب معناها النحوي من التركيب الذي هي جزء منه، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بقوله: «والألفاظ لا تفيد معنى حتى تؤلف ضربًا خاصًّا من التأليف»[١].

من هنا نلحظ أن المبرد يوجه المسائل النحوية وفقًا لدلالة المعنى من خلال دلالة اللفظة المفردة معلقًا على قول الشاعر[٢]:

في ليلة لا نرى بها أحدًا يحكي علينا إلا كواكبها

أبدل الكواكب من المضمر في (يحكي)، ولو أبدله من (أحد) كان أجود؛ لأن أحدًا منفي في اللفظ والمعنى والذي في الفعل بعده منفي في المعنى»[٣]، فدلالة اللفظة لها أثر في المعنى لأنه من الممكن أن تحمل دلالتها في التركيب على المعنى المجازي، أو الحقيقي فيكون أقرب إلى المعنى، بيد أن المجازي يحتاج إلى أن تتضافر علاقات التراكيب النحوية مع السياق؛ لأن اللفظة خرجت إلى غير معناها الحقيقي. وكذلك المعاني فإنها تختلف باختلاف ألفاظها، لذا راعى المبرد الدلالة المعجمية وأثرها في المعنى[٤]. وفضلًا عن ذلك فإن المستوى الدلالي لأي تركيب كان ينطلق من المفردات؛ لأنها المرتكز الأول في التراكيب النحوية ثم من دراسة العلاقات ما بين هذه المفردات من خلال تنافرها، أو تضافرها مع احتمالات السياق والموقع[٥].

---

(١) أسرار البلاغة ٨.

(٢) البيت من شواهد سيبويه من دون نسبة، ينظر: الكتاب (١/ ٣٢١) ونسبه البغدادي لـ(أحيحة بن الجلاح الأنصاري). ينظر: خزانة الأدب (٣/ ٣٤٨).

(٣) المقتضب (٤/ ٤٠٢، ٤٠٣)، وينظر: (٤/ ١٦٤).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١١).

(٥) ينظر: علم الدلالة العربي ٣٩.

٢- الدلالة الوظيفية:

تتسم الدلالة الوظيفية بجعل كل مفردة في التراكيب النحوية لها مزيتها الخاصة بها بدءًا بالحركات الإعرابية وانتهاءً بآخر علاقة في التركيب، وقد أولاها النحويون اهتمامًا مميزًا على اعتبار أن الشيء الذي لا يؤدي وظيفته لا حاجة إليه في التركيب؛ إذ إن التراكيب ليس بعدد مفرداتها، وإنما بالمعاني التي تؤديها تلك المفردات[1].

ويرى المبرد أن لكل مبنى في التراكيب النحوية دلالة وظيفية، ونلحظ ذلك في أغلب التراكيب في كتاب المقتضب بل جلها، ويمكن أن نقتصر على دلالة الإعراب بوصفه أحد القرائن التي تفرق بين الدلالة الوظيفية للمفردات، أو بمعنى آخر وظيفته في العلاقات التركيبية كونه قد حافظ على وظيفته عند المبرد فضلًا عن القرائن الأخرى؛ كالربط، والتضام، ونظام الرتبة، والمطابقة، والتنغيم.

ميز المبرد بين وظائف علامات الإعراب، بل بيَّن وظيفة العلامة الإعرابية الواحدة داخل التركيب إذ أولى هذه الظاهرة عناية مميزة. قال معلقًا على المصدرين (ويل، وسلام عليك): «فإن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى النصب، ولكن يختار الرفع؛ لأنه كالمعرفة وحق المعرفة الابتداء، وذلك قولك: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، و﴿ لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، والنصب يجوز، وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها...»[2]، فدلالة الرفع تدل على معنى الثبوت والاستقرار، لذا كانت وظيفة الرفع أقوى من وظيفة النصب مع جواز الأمرين، ويؤيد ذلك قول أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) معلقًا على قوله عز وجل: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾: «....وقراءة الرفع أمكن في المعنى، ولهذا

(١) ينظر: التقدير وظاهر اللفظ ٦.

(٢) المقتضب (٣/ ٢٢١).

أجمع عليها السبعة؛ لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى...»[١].

لذلك رجح المبرد الدلالة الوظيفية للرفع على الدلالة الوظيفية للنصب لكونه أمكن في المعنى تبعًا للمعنى النحوي بسبب أن العلامات الإعرابية تعبر عن المعاني إذ هي نتيجة تمثل العلاقة بين العامل والمعمول في تركيب الكلام، ولذلك قالوا: إن الإعراب لا يقع إلا بعد عقد الكلام وتركيبه[٢]. فضلًا عن تفريقه بين معاني الكلام من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك كل بحسب موقعه الوظيفي، لأن العلامات الإعرابية تحدث بالإعراب وهو ظاهر قول المبرد: «والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تغير أبنيتها إنما تحدث فيها الإعراب، وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فتحدث بها الإعراب..»[٣].

والدلالة الوظيفية للإعراب خاصة وللتركيب عامة، وهذا ما أشار إليه أغلب النحويين ومنهم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) الذي يقول: «الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني. فقالوا: ضرب زيد عمرًا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرب زيد، فدلوا بتغير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها

(١) البحر المحيط (١/ ١٨).

(٢) ينظر: شرح المفصل (١/ ٨٣).

(٣) المقتضب (٢/ ٣).

ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمهم، وتكون الحركات دالة على المعاني»[١].

وخلاصة القول: إن الدلالة الوظيفية هي وظيفة المفردة في التراكيب النحوية التي تعرف من مجموعة قرائن، ومنها الإعراب إذ إن المفردة وحدها لا تفيد بشيء من دون العلامة الإعرابية؛ لأن الدلالة الوظيفية تعرف من تغير العلامة الإعرابية في المفردة فضلًا عن العلاقات الأخرى التي تتضافر فيما بينها لتعطي الدلالة الوظيفية، وكذلك فهي تغير دلالي يتضح بشكل جلي في الإعراب، لأن الأخير يمثل التغير الدلالي في التراكيب النحوية.

٣- الدلالة السياقية:

وهي الدلالة التي تعرف من تضافر التراكيب النحوية مع البيئة الاجتماعية لهذه التراكيب، وتعرف بقرائن منها: الإعراب، ونظام الرتبة، والتضام، والأداة؛ لأن معاني التراكيب النحوية لا تعني تعدد المفردات وترتيبها اعتباطيًّا، وإنما «معنى الجملة ليس مجموع معاني الكلمات المفردة التي ترد فيها، إذ إن التغير في البنية النحوية، وعلاقات الكلمات ووظائفها في الترتيب من شأنه أن يبدل المعنى»[٢]. فالتراكيب تدل على معانٍ مختلفة وفقًا للسياق إذ «إن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩، ٧٠. وينظر: الكتاب (١/ ١٣)، والخصائص (١/ ٣٥)، والصاحبي في فقه اللغة ٦٦، وتأويل مشكل القرآن ١٤، ١٥، وشرح الكافية للرضي (١/ ١٧)، والبرهان للزركشي (١/ ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي والقرآن الكريم ٧٥.

باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها»[١]، قال المبرد: «ولو قلت: زيد أخوك قائمًا، وأنت تريد النسب فهو محال؛ لأن النسب لازم فليس له في القيام معنى، ويستحيل في تقدير العربية مع استحالة في المعنى؛ لأن الفعل ينصب الحال»[٢]، فالمعنى استحال في النسب؛ لأن السياق والتركيب النحوي عنصران يتفاعلان في الجمل والتراكيب لبيان ما فيها من دلالات وظيفية[٣] وتوضيحها. فالسياق يحدد نوع الدلالة في التراكيب النحوية نقول مثلًا:

جاء علي. على سبيل الإخبار.

جاء علي. على سبيل التأكيد.

جاء علي. على سبيل الاستفهام.

جاء علي. على سبيل السخرية.

جاء علي. على سبيل التعظيم.

جاء علي. على سبيل التعجب.

وهكذا يمكن أن نلحظ تغير المعنى مع أن التراكيب النحوية واحدة في مفرداتها وعلامتها الإعرابية، إلا أن السياق الاجتماعي المتمثل بنبر الكلام واختلافه أدى إلى تباين المعاني من تركيب إلى آخر.

---

(١) الدلالة والنحو ١٣٣.

(٢) المقتضب (٣/ ٢٧٤).

(٣) ينظر: الدلالة السياقية ٦٠.

قال المبرد: «واعلم أن الصلة موضحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي لم يدلل ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام...»[١]، والسياق المتمثل بجملة الصلة كان تبيانًا للتراكيب النحوية فضلًا عن كونه دالًّا على الإضمار كما يرى المبرد، ومن ذلك ما يضطر إليه الشاعر فيجوز له لأنه يشبه للضرورة كما جاء في قوله: «فإن اضطر شاعر جاز، لأنه يشبهه للضرورة بقوله: (إن تقربا) وعلى هذا:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

فأضمر بعد قوله: **إياك** فعلًا آخر على كلامين؛ لأنه لما قال: إياك أعلمه أنه يزجره، فأضمر فعلًا يريد اتقِ المراء يا فتى»[٢] وكذلك قول الشاعر[٣]:

أليس أبي بالنضر أم ليس ووالدي لكل نجيبٍ من خزاعة أزهرا

ترك استفهام الأول، ومال إلى الثاني، وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ كالاستخبار[٤]. فالسياق كان دليلًا على الاستفهام في التركيب من الشطر الأول.

وخلاصة القول: إن الدلالة السياقية تعرف من تضافر التراكيب مع علاقتها المتمثلة بالقرائن النحوية (الإعراب، الرتبة، المطابقة، الأداة، التضام، الصيغة، الربط، الأداء) والأخير يمثل الظاهرة الأكثر ميزة في الدلالة السياقية، وهي برزت بشكل جلي عند المبرد لذلك كان أثرها في الدلالة النحوية لكونها جزء من الكل.

---

(١) المقتضب (٣/ ١٩٧)، وينظر: (٤/ ٣٤٣).

(٢) المقتضب (٣/ ٢١٣)، وينظر: (٣/ ٩١، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٨٤، ٢٨٥)، والبيت من شواهد سيبويه وقد نسبه إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، ينظر: الكتاب (١/ ١٤١).

(٣) البيت لـ(كثير بن عبد الرحمن)، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب (١/ ٤٨٥).

(٤) المقتضب (٣/ ٢٩٣).

٤ - الدلالة الاستعمالية:

وهي الدلالة التي تظهر من كثرة استعمال التراكيب النحوية في الكلام مما يكون الاستعمال سببًا في تركها ودالًّا عليها في الوقت نفسه، وهذه الظاهرة ظهرت بشكل واضح عند المبرد في باب الحذف إذ كانت المسوغ له في أحيان كثيرة. وهذا ظاهر قوله: «والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه»[١]، فالاستعمال يكون دليلًا على الحذف ودالًّا عليه، ومنه قوله عز وجل: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فحذف المضاف إليه والدليل عليه هو كثرة الاستعمال، إذ التقدير -والله أعلم-: فله عشر حسنات أمثالها. وقال في موضع آخر: «فأما قولهم: ما رأيت كاليوم رجلًا، فالمعنى: ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلًا، أي: ما رأيت مثله في الرجال. ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له، وإن فيه دليلًا، كما قالوا: لا عليك، أي: لا بأس عليك»[٢]، فكثرة الاستعمال كانت دليلًا عند المبرد على الحذف، ومثل هذا كثير في كتاب المقتضب[٣].

ومن الدلالة الاستعمالية أنموذج آخر، وهو الخفة في الاستعمال، فيكون الاستخفاف دالًّا على المعنى وبسببه حذف من الكلام، وهو ظاهر قول المبرد: «فحذفت المفعول استخفافًا؛ لأن الفعل قد يخلو منه وهو في النية، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول»[٤]، وهنا الخفة في الاستعمال كانت سببًا في حذف المفعول به، فضلًا عن ذلك فإن الدلالة الاستعمالية مستنبطة من معنى التركيب.

---

(١) المقتضب (٢/ ١٤٦).

(٢) المقتضب (٢/ ١٥١).

(٣) ينظر: مبحث الذكر والحذف من هذه الأطروحة ٦٣-٨٠.

(٤) المقتضب (٣/ ١١٥).

وخلاصة القول: إن الدلالة الاستعمالية تفهم من كثرة استعمال التراكيب، فيكون الاستعمال سببًا في حذف جزء من الكلام ويكون دالًّا عليه في الوقت نفسه، حينئذٍ تسمى الدلالة الاستعمالية فتكون جزءًا من الدلالة النحوية، أو المعنى النحوي الذي يفهم من خلال مجموعة من العلاقات المترابطة بين الألفاظ والتراكيب النحوية والسياق.